

30 يونيو .. فرصة للنظام أم فرصة للمعارضة؟



الخميس 13 يونيو 2013 12:06 م

د. أحمد نصار

كم من ثورة قامت ثم فشلت، أو سارت ثم أجهضت، حتى أضحي "تشریح" الثورات، ودراسة عوامل نجاحها وأسباب فشلها علما قائما مستقلا بذاته يدرس في الكثير من الجامعات والمراكز البحثية. والثورة المصرية ليست بدعا من الثورات، بل ربما من أكثر الثورات التي تعرضت لمحاولات الانقراض والتشويه والتزييف. ولا تزال هذه المحاولات مستمرة...

مدخل مهم للأزمة:

ربما كانت نتيجة المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية البداية الأهم للأزمة التي تعيشها مصر هذه الأيام! فقد تمخضت هذه الجولة في الثالث والعشرين من مايو 2012 عن أسوأ نتيجة يتمناها البعض في مصر! فقد وضعت هذه النتيجة بقية المرشحين الخاسرين وأنصارهم - والمختلفين بطبيعة الحال مع الإخوان- في حالة اختيار صعب في جولة الإعادة بين ما يرونه سيئا وأسوأ! ثم لم يلبث أن ظهر أن معيار قياس السوء ليس واحدا عندهم جميعا، فالبعض كان يرى الإخوان خيارا سيئا مضطرون إليه، وشفيق مرشح الثورة المضادة أسوأ! لكن المفاجأة أن البعض كان يرى أن شفيق - رئيس وزراء مبارك والذي حدث في عهده موقعة الجمل - هو السيئ إلا أنه لا يزال من وجهة نظرهم مرشحا للدولة المدنية، أما الإخوان فهم الأسوأ!

ترد البعض كثيرا في موقف رآه كثيرون غير قابل للتردد، ثم جاء الحسم بما استراحت إليه ضمائرهم وهو الامتناع عن التصويت (رغم أن ذلك يصب ضمنا في صالح شفيق)! في حين أعلنت قلة قليلة عن عزمها التصويت لمرشح الإخوان الدكتور محمد مرسي، وعرفت في حينها باسم "عاصري الليمون". وفور فوز الدكتور مرسي رأى الكثيرون في مصر أنه سيكون رئيسا بلا صلاحيات في ظل إعلان دستوري مكمل، ومجلس عسكري كان يهيمن فعليا على مقاليد الأمور في البلاد، وظل كذلك حتى أقال الرئيس كامل المجلس العسكري في الثاني عشر من أغسطس 2012.

نقطة تحول:

كانت قرارات أغسطس الشهيرة- التي أقال بموجبها الرئيس المصري المجلس العسكري - نقطة تحول في العلاقة بين الأطراف السياسية في مصر، نظرا لاختلال ميزان القوى في مصر بعدها. تباين رد فعل قوى المعارضة المصرية بعد هذه القرارات، فمن ناحية تدافع بعض الشباب - غير الممثلين لكيانات سياسية بعينها- فرحا إلى قصر الرئاسة لإعلان تضامنهم مع الرئيس المنتخب ضد انقلاب وشيك من الجيش عقب هذه القرارات. بينما رأت بعض كيانات المعارضة أن جماعة الإخوان تستأثر وحدها بحكم مصر، وأنها تبسط سيطرتها على مؤسسات الدولة واحدة تلو الأخرى، مما يمهد لسقوط مصر في يد الإخوان لعقود طويلة! وفي ظل تنظيم الإخوان المنتشر طولا وعرضا في البلاد، وخبرتهم السياسية والانتخابية التي لا يضاهيها فصيل آخر في مصر، ونتائج جميع الجولات الانتخابية التي حدثت بعد الثورة (استفتاء مارس- شعب - شوري - رئاسة) والتي صبت جميعها في صالح الإخوان، فقد تولدت قناعة لدى هؤلاء صرحوا بها أن أي عملية بدايتها انتخابات ستكون نهايتها إخوان! لذلك بدؤوا يفكرون في وسائل أخرى!

اصطفاف جديد:

تولدت قناعة لدى الرئيس المصري أنه لن يحدث أي اختراق في عملية تفكيك النظام القديم المنتشر في أجهزة الدولة كالسرطان دون إقالة النائب العام الذي عينه مبارك المستشار عبد المجيد محمود. وقد كان ذلك نفس ما ذهب إليه كاتب هذه السطور في حينه في مقال بعنوان: "النائب العام واستراتيجية آل كابون" وقد نشر هذا المقال نشر بتاريخ 8 نوفمبر 2012 (قبل إقالة النائب العام فعلا بأربعة عشر يوما في 22 نوفمبر 2012). فقد كان يقف حجر عثرة أمام أي حركة تطهير، ويغلق أدراجه أمام قضايا فساد وجرائم كبرى!

وقد أثار الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في 22 نوفمبر 2012 - وأقال به النائب العام السابق، وحُصِّن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من الحل- جدلا واسعا ولا يزال، وصاحبه اضطرابات واعتصامات شديدة، أدت بعد ذلك إلى إلغاء الإعلان الدستوري، بعد توافق الفصائل السياسية في الحوار الذي رعته الرئاسة على ذلك، إلا أن الجرح لم يندمل!

ومهما كانت وجهة نظر البعض في الإعلان الدستوري فلم يكن ذلك مستغربا أو صادما، فقد كان لديهم وجهة نظر تحترم وإن اختلفت معها. لكن الغريب والصادم حقا هو اصططاف بعض قوى المعارضة المحسوبة على الثورة خلف النائب العام الذي عينه مبارك، والذي كانت إقالته أحد أهم مطالب الثورة! ثم توالى الصدمات بزيارة المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي له في مقر عمله، ولم يكن التبرير الذي قدم من أنه كان يناقش معه بعض مشكلات أهل الحامول (دائرة حمدين) مقبولا لأحد! ثم جاء وصف حمدين لعبد المجيد محمود على أنه أرجل نائب عام في مصر لتضع حدا للشكوك حول اصططاف المعارضة حول النائب العام في معركته ضد الرئيس!

ولم يتوقف الأمر عند النائب العام، بل بدا واضحا أن تحالفا جديدا يلوح في الأفق بين المعارضة العلمانية بشقيها: المحسوب على الثورة ممثلا في التيار الشعبي بزعامة حمدين صباحي وحزب الدستور بزعامة الدكتور محمد البرادعي، والدكتور عمرو حمزاوي وآخرين، وبين النظام السابق ممثلا في المرشح السابق ووزير خارجية مبارك لسنوات طويلة عمرو موسى ورئيس حزب الوفد الدكتور السيد البدوي وآخرين.

وقد تبلور هذه التحالف بالفعل في جبهة الإنقاذ، وأعلنت المعارضة العلمانية في مصر بشقيها - المشارك في الثورة والمنأوى لها- عن أنهم يد واحدة ضد الفاشية الدينية والاستبداد الديني ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين والدكتور محمد مرسي حسب قولهم! واتجهت الأنظار نحو القوة الوحيدة القادرة على قلب موازين الأمور في مصر: الجيش.

مظاهرات المعارضة:

أرادت المعارضة المصرية أن تظهر للعالم أنها بديل حقيقي عن النظام القائم في محاولة لنيل الدعم والثقة اللازمين للإطاحة بالنظام الحالي والجلوس مكانه. إلا أن قدرتهم على الحشد والتفاف الجماهير حولهم ظلت محل شك عبر عنه أحدهم بقوله أن السفارة الأميركية ترى أن قدرة المعارضة المصرية على الحشد لا تتجاوز عشرة آلاف، وأنهم - كما صرح محمد أبو حامد- لو استطاعوا حشد مئة ألف في الشارع لمدة خمسة أيام فسيلقون الدعم الأميركي اللازم للإطاحة بالنظام. وعليها فقد انطلقت المعارضة في محاولات عمل مليونيات بشكل غير مسبوق، وثل لحد أربع وعشرين مليونية في اثني عشر شهرا فقط (بمعدل مليونيتان في الشهر!)، نبرزهم هنا:

- 1- مليونية إسقاط الإخوان في 24 أغسطس 2012
- 2- مليونية رفض أخوة الدولة ومحاكمة العسكر في 31 أغسطس 2012
- 3- مليونية إنذار في 21 سبتمبر 2012
- 4- مليونية كشف الحساب في 12 أكتوبر 2012
- 5- مليونية مصر مش عزة في 19 أكتوبر 2012 (وهي المليونية التي تحرشوا فيها بمراسلة قناة فرانس 24 على الهواء مباشرة!!)
- 6- مليونية عيون الحرية في 23 نوفمبر 2012
- 7- مليونية للثورة شعب يحميها في 27 نوفمبر 2012
- 8- مليونية الكارت الأحمر في 7 ديسمبر 2012
- 9- مليونية لا للاستغناء في 14 ديسمبر 2012
- 10- مليونية القصاص في 18 يناير 2013
- 11- مليونية لا لدولة الإخوان في الذكرى الثانية للثورة في 25 يناير 2013
- 12- مليونية جمعة الخلاص في الأول من فبراير 2013
- 13- مليونية جمعة الكرامة والرحيل في 8 فبراير 2013
- 14- مليونية خلع مرسي في الذكرى الثانية لتنحي المخلوع في 11 فبراير 2013
- 15- مليونية كش ملك في 15 فبراير 2013
- 16- مليونية محاكمة نظام مرسي في 22 فبراير 2013
- 17- مليونية عايزين نشغل في الأول من مارس 2013
- 18- مليونية الفرصة الأخيرة في 15 مارس 2013
- 19- مليونية رد الكرامة في 22 مارس 2013
- 20- مليونية ما بنتهدش في 29 مارس 2013

- 21- مليونية إعدام مبارك وإسقاط مرسى في 19 أبريل 2013
- 22- مليونية استقلال القضاء وإسقاط الشرعية في 25 أبريل 2013
- 23- مليونية العودة للميدان في 17 مايو 2013
- 24- مليونية القصاص وإسقاط مرسى في 24 مايو 2013
- 25- هذا بالإضافة إلى مليونية تمرد في 30 يونيو 2013

ولنا هنا عدة تعليقات:

- أ- التحالف بين المعارضة العلمانية والنظام السابق كان واضحا جدا في هذه التظاهرات ولم يخفه أحد، بل دخلوا جميعا إلى التحرير ممسكين بأيديهم معا!
- ب- أن غالبية هذه المظاهرات كانت تبدأ بالدعوة إلى مليونية وتنتهي بوقفات رمزية بأعداد هزيلة.
- ت- أن غالبية هذه المظاهرات شابها أعمال عنف (حرق مقرات الخصوم ولا سيما الحرية والعدالة وغد الثورة) حرق أنوبيسات الخصوم (الحرية والعدالة الاعتداء) الاعتداء على صحفيين ومراسلين، وكانت المحصلة مقتل عشرة من شباب الإخوان وصحفي عند قصر الاتحادية، وأحد شباب الإخوان في مدينة دمنهور، غير الاعتداء على كوادر سياسية بارزة مثل صبحي صالح في الإسكندرية.
- ث- أن غالبية هذه المظاهرات شابها أعمال تحرش من قبل المتظاهرين أنفسهم (مراسلة فرنس 24 وبعض القنوات المتظاهرات أنفسهم!)
- ج- لو خرجت كل هذه المليونيات ضد مبارك لسقط منذ أمد بعيد! ولكن معظم الداعين إليها إما كانوا جزء من النظام السابق أو خارج البلاد وقتها!
- ومع فشل كل دعوات المليونيات هذه وتحولها في نهاية اليوم إلى وقفات رمزية، إلا أن مظاهرات قصر الاتحادية ظلت هي الأبرز في الصراع بين النظام والمعارضة!

من البلاك بلوك إلى تمرد:

- كما أشرنا فإن العامل المشترك الأكبر في مظاهرات المعارضة كان أعمال العنف التي شابت هذه المظاهرات، فقد شهدت هذه المظاهرات ولادة تنظيم متطرف يتبنى العنف خيارا استراتيجيا وهو تنظيم البلاك بلوك! (الذي أمر النائب العام المصري بضبط وإحضار كل من ينتمي لهذا التنظيم) ورغم ما قام به هذا التنظيم من أعمال عنيفة أشرنا إليها بالإضافة إلى قطع الطرق ووقف المترو... إلخ فإن هذه الأعمال جلبت عليهم عزوفا من الشعب عنهم، مما بعث برسائل إلى المعارضة أن هذه الوسيلة لم تعد تجدي ولا بد من بديل.
- ولاح هذا البديل في الأفق مع الإعلان عن حملة "تمرد" ضد الرئيس المصري وسعيها إلى جمع توقيعات تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة، ثم الدعوة إلى تظاهرات ضخمة في ذكرى تولى الرئيس محمد مرسى الحكم في 30 يونيو القادم. ولنا على هذه الحملة عدة تعليقات:
- 1- الحملة تعتبر تغيرا في مسار المعارضة من العمل العنيف إلى العمل السياسي وهذا تطور مهم أثبت أنه أكثر كفاءة رغم أعداد التوقيعات المبالغ فيها.
 - 2- صاحب الحملة اختفاء ملحوظ لجماعة البلاك بلوك، مما فتح الباب أمام تكهنات بأن القائمين على الحملة والمشاركين فيها هم أنفسهم أعضاء جماعة البلاك بلوك.
 - 3- أن الدعوة للتظاهر يوم 30 جمعت أصدادا لم يكن لهم أن يجتمعوا بالأمس القريب! سنرى يوم 30 يونيو علاء الأسواني بجانب أحمد شفيق وعبد المنعم أبو الفتوح بجانب عمرو موسى، و محمد البرادعي بجانب توفيق عكاشة ويسري فودة بجانب حاتم فضالي وسعد الدين إبراهيم بجانب مصطفى بكري! وكل يسجل وجوده تحسبا لجزء من الكعكة حال سقوط النظام.

موقف الجيش:

ذهبنا في دراسة سابقة بعنوان "المد والجذر في السياسة المصرية" أن ثمة أربعة لاعبين رئيسيين في الساحة السياسية المصرية منذ ما قبل الثورة وحتى الآن، وهم الإخوان المسلمون، النظام السابق، المعارضة العلمانية، الجيش. وذهبنا في هذه الدراسة أنه منذ الثورة وخلال المرحلة الانتقالية وحتى الآن حدث تقارب وتباعد ومد وجذر بين هذه القوى الأربعة! وأن تقاربا حدث بين المعارضة العلمانية والنظام السابق عقب قرارات أغسطس تمخض عنه جبهة الإنقاذ، وبدا أن الجيش يقف على حياد نسبي ظاهري بين كلا الفريقين.

وحدث اختبار حقيقي لحياد المؤسسة العسكرية الظاهري في الدعوات للتظاهر أمام قصر الاتحادية مطلع هذا العام، وانسحاب قوات الشرطة المتمركزة هناك، ليلخو الطريق أمام المقتحمين وحملة المولوتوف نحو القصر، بل أن بعض الشباب نجح بالفعل في اعتلاء سور القصر حسبما أفاد المهندس ممدوح حمزة. وبدا وقتها أن صمت المؤسسة العسكرية يعني تأييدها لما يجري. فسارع قادة الفصائل الإسلامية إلى التهديد بثورة إسلامية إن حدث مكروه للرئيس المنتخب، مما دفع الغرب للتخوف من هذه المغامرة، وسارع الجيش للإعلان أنه يحترم الشرعية ولن يسمح بالانقلاب. ومرت الأزمة بسلام إلا أنها خلفت عشرة من شباب الإخوان استشهدوا وهم يدافعون عن الشرعية ممثلة في الرئيس محمد مرسى.

ومنذ ذلك الحين فإن موقف الجيش يبدو أقرب للشرعية ممثلة في الرئيس ولاسيما بعد تصريحات السيسي عقب عودته من تركيا والتي أكد فيها على الانتخابات كأساس وحيد لتداول السلطة في مصر، وهو الموقف الذي سيضعف محاولات الانقلاب يوم 30 بكل تأكيد.

30 يونيو.. وفرصة المعارضة:

ولكن ما سيناريو المعارضة في التعامل مع يوم 30؟ من وجهة نظرنا أن المعارضة المصرية تطمح لشئئين لا ثالث لهما:

- 1- نزول عدد كبير من المصريين بالمندادين بسقوط الرئيس محمد مرسي ونجاحهم في اقتحام القصر الرئاسي وإعلان مجلسا رئاسيا على غرار ما أعلن محمد أبو حامد عن نيتهم في إعلانه مطلع هذا العام.
- 2- إنارة أعمال عنف قوية ينتج عنها سقوط أعداد كبيرة من القتلى من الجانبين والضغط على الجيش للنزول.

30 يونيو.. وفرصة الرئيس:

قلت الرئيس ولم أقل النظام لأنني في الحقيقة لا أجد نظاما قد تكون بعدا! إنما هو رئيس وحيد في القصر الجمهوري وبضعة وزراء وبعض المحافظين بلا برلمان أو حكومة قوية منتخبة! ومع ذلك إذا نجح الرئيس وأنصاره الصمود يوم 30 يونيو فستكون الانطلاقة الحقيقية لتثبيت أركانه، وأرى أن النظام يسعى في اتجاهين:

- 1- استباق نزول المعارضة والاحتشاد بعدد كبير في الميادين (على غرار مليونية الشريعة في 29 يوليو 2011 أو مليونية جامعة القاهرة الشهيرة) منذ يوم الجمعة 28 مايو حتى انتهاء يوم 30 يونيو، للاحتفال بأول عام من حكم الرئيس المصري، وتفويت الفرصة على المعارضة في إحداث تطور مربك لمجريات الأمور، خاصة ومع قدرة الفصائل الإسلامية على الحشد العرضي في طول البلاد وعرضها، وقدرة هذه الحشود على الاستمرارية بضعة أيام (اعتصام التحرير قبيل إعلان نتيجة الانتخابات نموذجا)
- 2- خلخلة جبهة الإنقاذ التي يرغب بعض قادتها في التفاهم بصورة منفردة مع النظام، وظهر ذلك من طلب القيادي بالجهة عمرو موسى لقاء نائب المرشد العام المهندس خيرت الشاطر، وأنبأ عن رغبة مرشح رئاسي سابق في عدد من الوزارات وحصص من البرلمان القادم مقابل سحب بلطجيته ووقف أعمال العنف يوم 30. وهي أنباء إن صحت فستعني أن الجبهة منقسمة على نفسها انقساما شديدا!

خاتمة:

أرى أن مظاهرة عابدين الشهيرة (أو ما عرف في التاريخ المصري باسم أزمة مارس 1954) تشبه مظاهرة الاتحادية 2012.. لو نجح الإخوان في الإطاحة بعبد الناصر لأطاحوا به في هذه المظاهرة.. ولو نجحت المعارضة في الإطاحة بمرسي لأطاحوا به يوم الاتحادية..

أما يوم 30 يونيو فأشبهه بحادث المنشية.. هناك تسريبات جدية لا يمكن إغفالها بأن المعارضة ستحاول إحداث أعمال عنف في صفوف أنصارها لإلصاقها بالرئيس وأنصاره لتأليب الناس عليه وإيجاد مبرر لخلعه.. الرئيس من ناحيته إذا تخطى هذه العقبة فسينطلق بعدها لتثبيت أركان الدولة الجديدة (الجمهورية الثانية) تماما كما انطلق عبد الناصر لتثبيت أركان حكمه بعد حادثة المنشية.. مع اختلاف الوسائل لدى كل منهما بالطبع.

وأيما يكن من نتيجة هذا اليوم، فإنه من المؤكد أنه في حالة سقوط أول رئيس مصري منتخب بعد الثورة فإن رئيسا لن ينعم بجلوسه على كرسي الحكم في مصر شهرا بعدها! فالإسلاميون الذين يرون هذه الدعوات ما هي إلا محاولات للانقلاب على الرئيس المنتخب والقفز على إرادة الجماهير والانتفاف على نتائج الانتخابات لن يقفوا مكتوفي الأيدي وهم يرون من هزمهم في الانتخابات بالأمس يسرقون منهم بالإكراه حقائق اليوم وأحلام المستقبل!

انتهى

